خلال الفترة ٩١ ـ ٢٠٠٤

١,٨ مليار ريال اجمالي القروض الممنوحة من صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة

كتب / علي البشيري

● بلغ اجمالي القروض الممنوحة من صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة منذ منتصف عام ١٩٩١م ـ وحتى نهاية ٢٠٠٤م نحو ٢٨٠٥ قرضاً بمبالغ اجمالية تصل الى ١,٨ مليار ريال ونحو ٧٠٠ الف دولار امريكي.

ووفقاً لبيانات احصائية حصلت عليها الثورة فقد ارتفع اجمالي القروض من ٢٨ قرضاً بمبلغ ١٠,١ مليون ريال في عام ١٩٩١م الى ٥٤٩ قرضاً بمبلغ اجمالي ٤٠٧,٩ مليون ريال في ٢٠٠٤م.

ويركز صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة على تشجيع انشاء وتطوير الصناعات والمنشآت الصغيرة في كافة المجالات الانتاجية والخدمية والحرفية وتعبئة الموارد المالية والفنية من المصادر الداخلية والخارجية يتم استخدامها في تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة لتساهم في رفع مستوى الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى الدخل للاسر الفقيرة في المجتمع اضافة الى استكشاف فرص الاستثمار الممكنة في هذا القطاع وتقديم المشورة الفنية لها لتساعدها على تنمية قدرتها ورفع كفاءتها الانتاجية.

كما يسعى الصندوق من خلال القروض التي يمنحها للمشروعات والمنشآت الصناعية الصغيرة الى خلق فرص عمل ثابتة وتشجيع المنشآت الصناعية الصغيرة التي تعمل على الترابط بين الصناعات والخدمات الحرفية المختلفة واستخدام واحلال المنتجات المحلية محل الواردات وتطوير المهارات الفنية والادارية لصغار المستثمرين.

بحث تعزيز التعاون الاقتصادي والنقدي بين بلادنا وبريطانيا

صنعاء / سبأ

بحث الأخ عبد الرحمن السماوي محافظ البنك المركزي اليمني خلال لقائه السيد / مايكل جيفورد سفير المملكة المتحدة بصنعاء أوجه التعاون الثنائية بين البلدين في المجالات الاقتصادية والنقدية وسبل تعزيزها وتطويرها ٠

وجرى بحث امكانية تبادل الخبرات بين البنك المركزي اليمني والبنك المركزي البريطاني ومجالات الاستفادة من الخبرات البريطانية في انظمة الدفع والعمليات المصرفية الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات ٠٠ وكذا تدريب كوادر البنك المركزي اليمني في بريطانيا ٠

في لقاء ضم الاتحاد التعاوني الزراعي ووزارة الشئون الاجتماعية:

تشكيل لجنة مشتركة لاستكمال الدورة الانتخابية للجمعيات الزراعية

صنعاء/سبأ

خرج اللقاء المشترك بين وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والاتحاد التعاوني الزراعي الذي عقد بصنعاء أمس٠ بالإتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تتولى استكمال الدورة الانتخابية للجمعيات الزراعية المنضوية تحت الاتحاد٠ والاعداد للمؤتمرات الفرعية والهيئة العامة٠ إلى جانب التنسيق لإعداد ورشة عمل لتقييم العمل التعاوني الزراعي٠ وكان اللقاء الذي ترأسه الأخ علي صالح عبدالله وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وضم الاخ محمد محمد بشر رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد٠ قد ناقش آلية تطوير علاقات التعاون بين وزارة الشئون الاجتماعية والعمل٠ بما يدعم المسئولية الجماعية للعمل التعاوني ٠ وآلية استكمال الدورة الانتخابية والسنوية للجمعيات المنضوية تحت الاتحاد٠ والاعداد للمؤتمرات الفرعية واجتماع الهيئة العامة٠

يشار إلى أن الاتحاد يضم نحو ٣٥٧ جمعية تعاونية زراعية٠ منها ١٩٢ جمعيات مطلوب منها عقد اجتماعاتها السنوية٠ و١٦٥ مطلوب منها عقد اجتماعاتها الانتخابية٠

وبحسب تصنيف الاتحاد التعاوني الزراعي فإن ٢٦ جمعية تعاونية زراعية متعثرة في مختلف محافظات الجمهورية يمكن إعادة نشاطها٠ فيما سيتم تصفية١٢٠ جمعية وفقا للقانون٠

مناقشة آلية تنفيذ انشطة مشروع التنمية الريفية بالمشاركة بذمار

كتب / أحمد الاسد

■ ناقش مشروع التنمية الريفية بالمشاركة بمدينة ذمار حلقة نقاشية التي عقدت أمس الأول البرامج المشتركة ومكونات التنمية الزراعية التي يمولها المشروع بالتعاون مع مكتب الزراعة والري بالمحافظة.

وفي تصريح لـ (الثورة) اكدت الدكتورة فتحية بهران المدير التنفيذي للمشروع بان الهدف من الحلقة النقاشية هو مناقشة القضايا المتعلقة بآلية التنفيذ لانشطة المشروع المرتبط بالارشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا الحديثة للمزارعين عن طريق توزيع (٣٢) من المرشدين الزراعيين والبيطريين على القرى والمناطق ، كما يسعى المشروع الى تدريب نحو (١١٤٤) من القيادات الريفية في مجال الارشاد للمحاصيل وصحة الحيوان والنحل والبيئة (نساء ورجالاً) والذين سيعملون طوعياً بأجور رمزية وبمقابل رسوم خدمة مناسبة لظروف المزارعين يدفعها المستفيدون بعد مرحلة انتهاء المشروع وذلك لضمان استدامة هذه الخدمات ، مشيرة الى انه تم مناقشة وسائل تسويق الحاصلات الزراعية وتنويع فرص دخل الاسر الريفية من خلال ايجاد مزارع مصغرة من البن بالمشاركة واحلال البن المعمر بالغراس الجديدة وكذا تربية النحل وإدخال المحسن ووسائل فرز العسل ومكونات الاقراص الشمعية ، بالاضافة الى مشاريع تربية الحيوانات كما سيهتم المشروع بإعادة تأهيل المراعي الطبيعية والمراهق بالغطاء النباتي والعشبي وكذلك عملية تأسيس المنظمات المجتمعية المحلية وبناء قدراتها المؤسسية منها مجاميع التسويق جمعيات الادخار بما في ذلك تسهيل العمليات التسويقية والاقراضية التي تتضمنها اهداف المشروع..

في لقاء الوفد السويدي مع رجال الأعمال اليمنيين بغرفة أمانة العاصمة

بحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين اليمن والسويد

كتب/ منصور شايع

التقى أعضاء الوفد التجاري الاستثماري السويدي الذي يقوم بزيارة عمل لبلادنا أمس في مقر الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة بعدد من رجال المال والاعمال اليمنيين ،وذكر الأخ/ محمد الجبري / مدير عام العلاقات الدولية بالغرفة التجارية أن الهدف من زيارة الوفد هو خلق علاقات تجارية مع القطاع الخاص اليمني في مجال الطيران والارصاد من خلال تقديم عدد من الخدمات منها تسهيلات للمطارات وتقديم التكنولوجيا الحديثة للخطوط الجوية والمطارات وفي مجال الاتصالات الخارجية بالطيران والمطارات وفي مجال الأنظمة الكهربائية المختلفة..وقد استمع الوفد التجاري السويدي برئاسة السفير السويدي في المملكة العربية السعودية إلى شرح عن المناخات الاستثمارية المتاحة في مجال الطيران و الارصاد والمجالات التجارية والاستثمارية الأخرى من قبل الأخ/ عبدالله نعمان/ مدير عام الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة ،من جانبه أشاد الوفد السويدي الزائر بالمميزات الاستثمارية والفرص المتاحة والمناخ الملائم للاستثمار في اليمن ،داعياً إلى ضرورة إيجاد علاقة إقتصادية وتجارية واستثمارية قوية بين اليمن ومملكة السويد

خلال الموسم الحالي

تنفيذ ١٧ نشاطا زراعيا في لحج

لحج /سبأ /

ينفذ جهاز الإرشاد الزراعي في محافظة لحج خلال الموسم الحالي سبعة عشر نشاطا زراعيا على مساحة تقدر ب ٤٧٤ هكتاراً من اجمالي المساحة المخططة والبالغة ٦١٥ هكتاراً٠ واوضح المهندس محمد عبدالله سعد علاية مدير جهاز الإرشاد الزراعي بالمحافظة لوكالة الأنباء اليمنية/ سبأ/ أن النشاط يتمثل في تنفيذ عدد من حقول الايضاحات الزراعية في أراضي مزارعي دلتا تبن والمشاركة في تنفيذ أهم المحاصيل الحقلية والزيتية للخضار والفواكه وأهمها محاصيل القطن والسمسم والذرة الرفيعة والمانجو والطماطم والبصل وغيرها.

خلال الاحتفالات بالعيد الوطني الـ ١٥ :

٤ مليارات ريال لتدشين مشاريع خدمية في شبوة

شبوة / سبأ

اقرت اللجنة الفرعية للاحتفالات بمحافظة شبوة في اجتماعها أمس برئاسة الأخ/علي أحمد الرصاص محافظ المحافظه قائمة المشاريع التي سيتم افتتاحها ووضع حجر الاساس لها بالمحافظه خلال احتفالات بلادنا بالعيد الوطني الـ١٥ والبالغ عددها ٩٥ مشروعا بتكلفة ٤ مليارات و٣٧ مليون ريال٠

وتشتمل المشاريع التي سيتم افتتاحها في هذه المناسبة على ٥٤ مشروعا في قطاعات الاتصالات والصحة والتربية والكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق بتكلفة ٣ مليارات و١٥٥ مليوناً و٧٨٣ الف ريال فيما تشتمل مشاريع وضع حجر الاساس على ٤١ مشروعا في قطاعات الصحة والسكان والتربية والتعليم والطرق بتكلفة ٨٨١ مليوناً و٦١٩ الف ريال ٠

تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع كهرباء القفر والسدة بإب

إب/ الثورة/ فؤاد أحمد المليكي

■.. أوضح الأخ عبدالوهاب اسماعيل المجاهد مدير عام كهرباء منطقة يريم بمحافظة إب بانه يجري حالياً تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع كهرباء القفر- السدة- النادرة والذي يستفيد منه (٩٨١٠) مشترك موزعين على (٢٩٣) قرية حيث بلغت تكلفة المرحلة الأولى للمشروع (٢,٥٨٩,٩٢٧,٣٣٤) ريالاً.. مشيراً إلى أن عدد المشتركين بالمنطقة حتى نهاية فبراير ٢٠٠٥م بلغ (٢٥٩٩) مشتركاً واجمالي الايرادات للعام ٢٠٠٤م (٢٢٢,٦٧٨,٦٠٠,٧٥) ريالاً منوهاً بأنه قد تم اعتماد مشروع تحسين شبكة كهرباء فرع السدة والنادرة للجهد المتوسط والمنخفض ضمن العام ٢٠٠٥م بالإضافة إلى مشروع تحسين شبكة كهرباء مدينة يريم وإحلال محل الشبكة القديمة التي انتهى عمرها الافتراضي بشبكة جديدة وعلى أعلى المواصفات الفنية.

مشيراً إلى أن الفرع يبذل الكثير من الجهود لما من شأنه استكمال تنفيذ المشاريع الكهربائية وتحسين الخدمات وتقديمها بشكل افضل للمواطنين.

ترتيبات لتنفيذ مشروع تكنولوجيا المعلومات بالجامعات اليمنية

ذمار / سبأ

بحث الدكتور/ أحمد عبده صالح نائب رئيس جامعة ذمار للدراسات العليا مع وفد مؤسسة نوفيك الهولندية للتعاون الدولي وجامعة دلفيت الترتيبات لبدء تنفيذ مشروع تكنولوجيا المعلومات بالجامعات اليمنية ٠ويهدف المشروع إلى ادخال تكنولوجيا المعلومات في مجال الادارة وربط الجامعات اليمنية بشبكة كمبيوتر مركزية لتطوير شبكة المعلومات لديها ويعتبر هذا العام هو عام التخطيط للمشروع حيث بدأ التنفيذ من يناير ٢٠٠٥م.

واستعرض اللقاء الاستعدادات لإقامة ورشة عمل لتحسين استراتيجية تطوير تكنولوجيا التعليم بحضور ممثلي الجامعات اليمنية لمناقشة آلية تنفيذ المشروع والخروج برؤى ونتائج تسهم في انجاحه وتطوير عمل الجامعات اليمنية في مجال تكنولوجيا المعلومات ٠

وقام الوفد الهولندي بزيارة كلية الحاسبات وعلوم الحاسبات واطلع على نشاط الكلية وسير العملية التعليمية وأنظمة المعلومات بالكلية ٠

كما زار الوفد مشروع مبنى كلية الهندسة والسدود واستمع إلى شرح حول مستوى تنفيذ المشروع ومكوناته الكلية وأكد على ضرورة استكمال مباني الكليات وايجاد المباني الخاصة بالجامعة تمهيداً لربطها بشبكة موحدة مع الجامعات اليمنية الأخري.

اتفاقية لتمويل دراسة الجدوى لمشروع معالجة المياه في تعز

تعز/سبأ

وقعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي والوكالة الامريكية للتنمية أمس على اتفاقية لتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع معالجة المياه والمجاري والمخلفات في بعض مناطق مدينة تعز٠

وتقدم الوكالة بموجب الاتفاقية منحة مقدارها ٤٩٢ الف دولار لتمويل الدراسة التي ستنفذها المؤسسة المحلية العامة للمياه والصرف الصحي٠

وقع الاتفاقية الأخ أحمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي وتوماس كراجسكي سفير الولايات المتحدة بصنعاء٠ حضر التوقيع الدكتور محمد لطف الارياني وزير المياه والبيئة وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة٠

اعتماد ٧٨ مشروعاً خدمياً للعام الجاري في أربع محافظات

عدن / سبأ

دشن الصندوق الاجتماعي للتنمية بعدن أمس بدء تنفيذ مشاريعه الخدماتية المعتمدة للعام الجاري في محافظات عدن ولحج وأبين والضالع والبالغ عددها ٧٨ مشروعا٠

واوضح المهندس غازي أحمد علي مدير فرع الصندوق بعدن لوكالة الأنباء اليمنية سبأ بان المشاريع تتضمن انشاء مدارس ووحدات صحية ومشاريع مياه وصرف صحي وبيئة إلى جانب تطوير جوانب الدعم المؤسسي في تلك المحافظات٠٠

ضبط كمية من المنتجات الغذائية التالفة بشبوة

شبوة/سبأ/..

ضبطت الأجهزة المختصة بمحافظة شبوة أمس كمية من المنتجات الغذائية التالفة وغير الصالحة للاستهلاك. وأشار المهندس حسن البرمة مدير مكتب الأشغال العامة والطرق بالمحافظة لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ إلى أنه تم ضبط ٦٤ كيساً من البطاطس في عتق يحتوي كل منها ٥٠ باكتاً سعة ١٢ جراماً إثر بلاغ مجموعة من الطلاب عن بيع بعض المحلات لنوعية من البطاطس متغيرة اللون والطعم والرائحة. وأرجع البرمة تلف تلك المنتجات إلى سوء تخزينها خاصة وأن فترة صلاحيتها لم تنته بعد .. مؤكداً بأن الإجراء الاحترازي الذي اتخذه المكتب سيستمر حتى يتم سحب كافة الكميات من مختلف مديريات المحافظة.

البنك المركزي اليمني.. إنجازات متواصلة

□.. يعتبر دور البنك المركزي في أي دولة من دول العالم شديد الأهمية والخطورة في نفس الوقت كما ان قوة أي بنك مركزي مستمدة من قوة الأقتصاد ذاته.

لهذا حرصت التشريعات المصرفية الجديدة على أعطاء البنك المركزي اليمني سلطات وصلاحيات واسعة والمزيد من الأستقلالية بما من شأنه تمكينه من ممارسة وظائفه بمقدرة وكفاءة عالية.

وجاء قانون البنك المركزي اليمني رقم (١٤) لعام ٢٠٠٠م ليدعمه في استقلاليته عن أي سلطة أخرى وذلك في تحقيق أهدافه وأداء مهامه وعدم إستجابته لأي تعليمات من أي شخص أو جهة إلا وفقا لأحكام هذا القانون.

ويعتبر قانون البنك المركزي اليمني من أفضل قوانين البنوك المركزية في العالم وهذا بشهادة مسئولي صندوق النقد والبنك الدوليين حيث عبر أحد المسئولين في صندوق النقد الدولي بعد مراجعته لهذا القانون (مخاطبا المسئولين من الجانب اليمني في المباحثات مع الصندوق) قائلا عليكم أيها اليمنيون أن تفتخروا بهذا القانون فهو يعتبر من أفضل القوانين للبنوك المركزية في المنطقة.

وضمن برنامج الأصلاح المالي والأداري الذي نفذته بلادنا ابتداء من منتصف التسعينيات ونظراً لما يقوم به البنك المركزي اليمني من دور هام على صعيد السياسة المالية والنقدية قدم البنك الدولي دعماً مالياً بمبلغ ثمانين مليون دولار يخصص لإعادة هيكلية وتصحيح أوضاع موظفي البنك المركزي تقديراً وأهتماما لما يقومون به من جهود لمسها الجميع داخل اليمن وخارجه من الصناديق والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

اما قانون البنوك التجارية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٨م فقد إحتوى على العديد من الأحكام والضوابط التي تنظم أعمال البنوك وتعزز من دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي وتعطيه قدرة أكبر في التأثير على الأئتمان بما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الإستقرار النقدي والنمو الأقتصادي.

وفي هذا الصدد إعتمد البنك المركزي سياسة نقدية فاعلة خلال السنوات الماضية تم بموجبها إتخاذ سلسلة من السياسات والاجراءات النقديه والمصرفية التي إستهدفت في مجملها تحريرا للسوق النقديه وإزالة الكثير من المعوقات والقيود التي تحول دون قيام القطاع المصرفي بدوره المنشود.

كما أستهدفت السياسة النقديه أيضا تقوية دور البنك المركزي بما من شأنه تعظيم دوره في الإقتصاد الوطني.

الجدير بالذكر ان السياسة المتبعة تجاه سعر صرف الريال هي سياسة تعويم الصرف وعدم التدخل للتأثير عليه إلا في حالة تهدئة التقلبات الكبيره قصيرة الأجل في السوق الناجمة عن عوامل غير اقتصادية وقد أسهمت هذه السياسة في تعزيز الأحتياطيات الخارجية.

واعتبر البنك الدولي نظام سعر الصرف في الجمهورية اليمنية هو أفضل نظام سعر صرف في منطقة الشرق الأوسط مع الأخذ بعين الأعتبار ان اليمن قد التزم منذ ديسمبر ١٩٩٦م باحكام الماده الثامنه من إتفاقية صندوق النقد الدولي ومنذ ذلك الوقت أحتفظت اليمن بنظام صرف متحرر من القيود على المدفوعات والتحويلات للمعاملات الجارية والرأسمالية.

الجدير بالذكر ان مجلس الوزراء في جلسته الدورية يوم الثلاثاء الموافق ٨ مارس ٢٠٠٥م قد ثمن عاليا الجهود التي يقوم بها البنك المركزي اليمني والتي أدت الى تحقيق الأستقرار في اسعار الصرف وبناء إحتياطيات مناسبة وإيجاد قطاع مصرفي سليم وأبدى مساندته ودعمه لهذه الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك المركزي.

التطورات الأدارية والتحديثيه في البنك المركزي اليمني

١- التقاعد والأستغناء والأستقاله

قام البنك المركزي بتطبيق اللوائح والأنظمة بكل صرامة ودقه فقد تم إحالة عدد (٢١٧) موظفا وموظفة للتقاعد ومن مختلف الدرجات الوظيفية خلال الأربع السنوات الماضية نظرا لبلوغهم سن التقاعد أو بلوغ خدمتهم الفترة الزمنيه المحددة كما تم الأستغناء عن (٥٠) موظفا نظرا لعدم التزامهم بالأنظمة وتغيبهم المستمر عن أعمالهم كما قام (٢٨) موظفا بتقديم إستقالاتهم إذ ان قواعد العمل في البنك المركزي وأنظمته الصارمة لم ترق لهم فاضطروا لتقديم استقالاتهم.

٢- التوظيف الجديد

تم إستقطاب حوالي (٢٥٠) موظفا وموظفة خلال اربع سنوات منهم أكثر من (١٠٠) خريج جامعي تخصص محاسبه او اقتصاد او علوم ماليه ومصرفيه او أحصاء ويحملون تقديرات عاليه (ممتاز - جيد جدا مع مرتبة الشرف - أوجيد جدا).

كما تم إستقطاب (١٠٠) موظف من خريجي الثانوية العامة القسم العلمي بمجموع اكبر من ٨٠٪ ويعملون حاليا في مختلف فروع البنك المركزي لتنفيذ قانون السلطة المحلية كما تم إستقطاب (٥٠) موظفا بمستويات مختلفة.

وقد تم إتباع أسلوب الأعلان عن الوظائف وتم الأختيار عن طريق لجنة مكونة من وكلاء القطاعات في البنك والمختصين.

٣- التدريب الداخلي

نفذ البنك المركزي العديد من الدورات التدريبية لموظفيه وموظفي القطاع المصرفي إستفاد من هذه الدورات حوالي (٨٠٠) موظف وموظفة خلال عام ٢٠٠٤م.

ويستضيف البنك خبراء متخصصين من بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وبصورة خاصة في المجالات الآتية:-

- تحديث وإصلاح القطاع المالي.
- المعايير المحاسبيه الدولية
- معايير بازل ١ وبازل ٢
- مكافحة غسل الأموال
- الصناديق الأستثمارية

ويعد البنك المركزي حاليا الترتيبات لعقد مؤتمر اقتصادي حول التأجير التمويلي يوم الأثنين الموافق ٢٥ ابريل القادم بعد توقيع الاتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية Ifc ويهدف هذا المؤتمر الى نشر الوعي حول فوائد التأجير كأداة لتنمية المشروعات الصغيره والمتوسطة ويشارك في هذا المؤتمر مؤسسات المجتمع المدني وجهات حكومية كما يشارك في هذا المؤتمر عشرة خبراء من الخارج كمحاضرين الى جانب فريق مؤسسة التمويل الدولية وتعرض خلال المؤتمر تجارب شركات عربية اسلامية ناجحة في مجال التأجير التمويلي.

٤- التأهيل الخارجي

بالاضافة الى حضور عشرات الموظفين عمليات التدريب في المعاهد الخاصة بالتدريب في صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفيه، هناك مجموعة من العاملين في البنك المركزي يحضرون الماجستير في العلوم المصرفيه في جامعة ليفربول في بريطانيا، وآخرون يحضرون الدكتوراة في الهند والبعض يحضرون الماجستير في علوم الحاسوب في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن.

تنفيذ مباني البنك المركزي في المحافظات

تم إستكمال شبكة مباني البنك المركزي في مختلف محافظات الجمهورية عدى محافظات (عمران - الضالع - ريمه) حيث مازالت المباني بالايجار وهي محافظات حديثة وقد تم الحصول علي أراض لهذه الفروع.

وهذه المباني (نمطية) صورة مصغرة للمبنى الرئيسي في صنعاء وتم تزويد هذه الفروع بكل أنواع الخدمات وخاصة الخزائن المحصنه والمولدات الكهربائية الخاصة كون هذه الفروع تنفذ الموازنه ايرادات ومصروفات للمحافظات والمديريات (السلطة المحلية).

■ يحيى محمد الكستبان

تنفيذ قانون السلطة المحليه

قام البنك المركزي بتهيئة النظام المحاسبي والمعلوماتي لإستيعاب حوالي (١٥٠) الف حساب للسلطة المركزية أو السلطة المحلية وعلى مستوى المحافظات والمديريات وللأحاطه ان هذه الجهود التي يقوم بها البنك المركزي تمثل عبئا خارج نطاق وأختصاصات البنك المنصوص عليها في قانون البنك المركزي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠م ولايقوم أي بنك مركزي في العالم بأعمال الخزينة إلا البنك المركزي اليمني إذ أن ذلك من مهام الخزينه وعبر البنوك التجاريه.

شبكة المعلوماتية والأتصالات

يرتبط المركز الرئيسي للبنك بفروعه العشرين بشبكة كمبيوتر متطوره، ويتم معرفة المركز المالي للدولة في نهاية كل يوم عمل ولدى البنك المركزي وفروعه أكثر من (٧٠٠) طرفية (جهاز كمبيوتر) ومئة خط إنترنت ويرتبط بشبكة Swift العالمية ورويترز لتنفيذ الأعتمادات والحوالات وإدارة الأحتياطيات الخارجية.

الات الاتلاف والعد والفرز

إستورد البنك المركزي آلتي إتلاف جديدتين من جمهورية المانيا للقيام بإتلاف النقود التالفه بدلا من عملية الإحراق التي كانت تتم في المركز الرئيسي وتم ايقاف عملية الأحراق تماما في المركز الرئيسي.

كما تم إستيراد خمس الات عد وفرز وتربيط للنقود حديثة تقوم بأداء الوظائف المشار اليها وتقوم أيضا بفرز النقود المزيفه.

مجلس الادارة واجتماعاته المنتظمة

يعقد مجلس الادارة اجتماعات شهرية منتظمة يناقش فيها كافة أنشطة البنك ولايخلو جدول اعماله الشهري من دراسة التطورات النقديه والمصرفية وأوضاع البنوك والسياسات النقدية وأيرادات ومصروفات البنك وإدارة الأحتياطيات الخارجية ويعين مجلس الأدارة مراقب الحسابات الخارجي من أشهر الشركات العالمية (ديلويت اند دوتش) وهي اكبر شركة مدقق حسابات على مستوى العالم ويعتمد رئيس مجلس الوزراء هذا التعيين.

كما يرتبط البنك المركزي بصندوق النقد الدولي عبر برنامج يقوم الصندوق من خلاله بالتواصل المباشر مع مدقق الحسابات الخارجي للتأكد من ان البنك يتبع معايير المحاسبة الدولية والشفافية والوضوح.

الرقابة الداخلية قبل وبعد الصرف

تقوم الأداره العامة للتدقيق والتنظيم الداخلي التابعة لمكتب المحافظ بأعمال التدقيق قبل الصرف وبعد الصرف كما ان هناك المكتب الفني يقوم بأعمال التدقيق قبل التنفيذ لكل العمليات الخارجية (إعتمادات - حوالات - قروض ومساعدات - والأستثمارات الخارجية)

ختاما:-

أتقدم بأجمل التهاني القلبية الى الأخ/ الأستاذ احمد عبدالرحمن السماوي محافظ البنك المركزي اليمني - رئيس مجلس إدارة البنك على الثقه الغالية التي اولاه إياها فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي أحسن الأختيار لهذا الرجل الذي يعمل بصمت وشهد له الجميع بحسن إدارته لهذا المرفق الأقتصادي الهام.

والتهنئة موصولة للاخ/ الأستاذ محمد عوض بن همام نائب المحافظ - نائب رئيس مجلس الأداره وأعضاء مجلس الأداره على الثقه الغاليه متمنيا للجميع التوفيق والنجاح في أعمالهم وفي خدمة مؤسستنا الأقتصادية الشامخة البنك المركزي اليمني تحت رعاية قائد مسيرة التقدم والبناء المشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.

المرجع - التقرير الخاص بالتطورات الأقتصادية والمالية والنقدية وشئون البنك المركزي وعملياته خلال عام ٢٠٠٤م مقارنة بعام ٢٠٠٣م المقدم الى مجلس الوزراء.